

اليمن

ديسمبر 2019

هذا العام، تأثرت اليمن بشدة بالأمطار والفيضانات الغزيرة غير المسبوقة منذ عام 2006. حدد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ما يقرب من 10,000 أسرة نازحة داخلياً من الأسر المتضررة في الفترة بين أغسطس وسبتمبر. واصلت المفوضية، بوصفها الجهة الأخيرة التي تقدم المساعدة، الاستجابة لاحتياجات الأسر من خلال توفير المأوى والمواد المنزلية الأساسية عبر وسائل توزيع المواد والمساعدات النقدية.

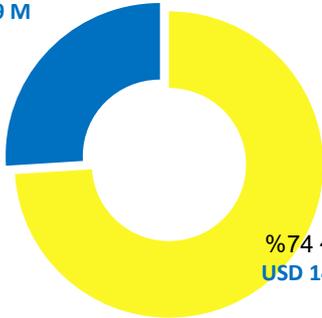
وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، فإنه يوجد الآن أكثر من 66,499 أسرة نازحة منذ مطلع عام 2019، غالبيتها في محافظات حجة والحديدة والضالع. تشير التقديرات إلى أن أكثر من ثمن سكان اليمن البالغ عددهم 30.5 مليون نسمة هم من النازحين داخلياً. احتدم القتال بشكل خاص في محافظتي تعز والضالع، مما أجبر أكثر من 18,000 أسرة على الفرار، أي حوالي ثلث إجمالي عدد الأسر النازحة حديثاً هذا العام.

لا يزال الوضع الأمني في جنوب اليمن غير مستقر، بعد تدهور حاد بلغ ذروته في شهر أغسطس عندما أحكم المجلس الانتقالي الجنوبي سيطرته الفعلية على عدن. أفادت التقارير باستمرار الاشتباكات المتفرقة والهجمات الموجهة في المحافظات الجنوبية، وفي شهر نوفمبر تم توقيع اتفاق لتقاسم السلطة بين المجلس الانتقالي الجنوبي في الجنوب والحكومة اليمنية.

التمويل (حتى 7 يناير 2020)

198.6 مليون دولار أمريكي

الدعم المطلوب لنشاطات مكتب المفوضية في اليمن

 لم يتم تمويله 26%
 USD 49 M

 تم تمويله 74%
 USD 147.6 M


قام المكتب الميداني في صنعاء بزيارة مواقع النازحين داخلياً في مديرية همدان، محافظة صنعاء. العديد من الأسر قد لجأت بالفعل إلى حرق المواد البلاستيكية للتدفئة، ونتيجة لذلك، أصبحت تعاني من أمراض الجهاز التنفسي. © UNHCR / أنور العامري.

حقائق وأرقام

24.1 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة

14.4 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة و الحماية

3.65 مليون شخص من النازحين داخلياً و 1.28 مليون شخص من العائدين

66,499 أسرة نازحة حديثاً في عام 2019

أكثر من 80 بالمائة من النازحين داخلياً نزحوا لأكثر من عام

279,193 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء

تواجد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الموظفون:

242 موظفاً محلياً

52 موظفاً دولياً

المكاتب:

1 مكتب تمثيلي في صنعاء

1 مكتب فرعي في عدن

4 مكاتب ميدانية في إب وحرز والحديدة وصعدة

1 مكتب للدعم في عمان

آخر مستجدات الإنجازات

السياق العملياتي

- في شهر نوفمبر، وقعت الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي اتفاقاً لتقاسم السلطة في الرياض، وهو ما أدى إلى وقف الأعمال القتالية التي بدأت في أوائل شهر أغسطس. امتد القتال منذ ذلك الحين إلى المحافظات المجاورة، مجبراً آلاف الأسر على الفرار. تسبب الوضع غير المستقر في الجنوب في إعاقة حرية التنقل، مما أثر على الأنشطة المتعلقة بسبل كسب الرزق والوصول إلى الخدمات.
- ألغت سلطات الأمر الواقع في صنعاء المرسوم الرئاسي لسنة 2018 بشأن إعادة تنظيم الهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية ومواجهة الكوارث التي تضمنت أنشطتها الرئيسية تنفيذ السياسة الوطنية الخاصة بالنازحين داخلياً. انتقلت سلطات ومسؤوليات الهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية ومواجهة الكوارث إلى هيئة جديدة تسمى المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي.
- انعقد الاجتماع التخطيطي التفصيلي للأولويات التشغيلية للمفوضية في اليمن لعام 2020 في شهر نوفمبر. وافق المكتب على التركيز على أوجه التأثير بين الكتل التي تقودها المفوضية (الحماية والمأوى / المواد غير الغذائية وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات) من خلال نهج ثلاثي الكتل واعتماد وتعزيز نهج قائم على المناطق والتركيز على استراتيجيات الخروج والحلول المستدامة للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية من خلال تعزيز الأنشطة المدرة للدخل لكل من مجتمعات النازحين والمجتمعات المضيفة.

الأنشطة الرئيسية

خدمات الحماية

- تواصل المفوضية والشركاء تحديد احتياجات الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية والمستضعفين في المجتمعات المضيفة والإستجابة لها على مستوى البلاد، من خلال الرصد المنتظم للحماية وتقييم الاحتياجات المتعلقة بأوجه الضعف وتوفير خدمات الحماية، بما في ذلك الدعم القانوني والدعم النفسي والاجتماعي، فضلاً عن إدارة الحالات والدعم المتخصص للأطفال والناجين من العنف والعنف القائم على النوع الاجتماعي. في عام 2019، تم تقييم 178,843 أسرة إجمالاً من الأسر النازحة واللاجئة لتحديد الاحتياجات. في عام 2019، حصل 63,631 شخص من النازحين داخلياً و 5,121 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء على المساعدة القانونية والمشورة، في حين حصل 30,370 شخص من النازحين داخلياً و 3,298 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء على الدعم النفسي والاجتماعي.

المشاركة المجتمعية

- تدعم المفوضية شبكات الحماية المجتمعية والعاملين في التواصل المجتمعي من أجل الربط بين السكان المتضررين ومقدمي الخدمات من خلال رفع مستوى التوعية ونشر المعلومات وتيسير مشاريع الدعم المجتمعي التي تمكّن المجتمعات وتيسر التعايش السلمي المشترك. بالنظر إلى تغطيتها الجغرافية الواسعة وروابطها القوية مع المجتمعات، فقد كانت قناة اتصال مهمة تم من خلالها نشر المعلومات في أوساط المجتمعات والتماس ملاحظاتها. في عام 2019، تمت إحالة 138,752 شخص من النازحين داخلياً من قبل شبكات الحماية المجتمعية لتقييم الاحتياجات وخدمات الحماية. نقدّ المعنيون بالتوعية في أوساط اللاجئين في المناطق الواقعة تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع في صنعاء ما يقارب من 8,000 زيارة وقدموا المساعدة لحوالي 6,700 لاجئاً وطالب لجوء. وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية حدد 30 متطوعاً في التوعية الصحية من مختلف الجنسيات احتياجات الأشخاص الذين لديهم احتياجات صحية معينة وقاموا بنشر التوعية حول مختلف الأمراض بما في ذلك فحص الأطفال للتحقق من حالات سوء التغذية والتعرف على أولئك الذين هم بحاجة للمساعدة وخلال عام 2019 تمت إحالة 10,952 حالة في المجمل.

تسجيل اللاجئين وطالبي اللجوء

- واصلت المفوضية جهودها لضمان توفير حيز الحماية للاجئين وطالبي اللجوء. استمر تسجيل اللاجئين من الصومال وطالبي اللجوء من إثيوبيا وسوريا، من بين جنسيات أخرى، وتزويدهم بالوثائق والمساعدة والإحالة إلى المرافق التي تديرها الحكومة؛ في حين تتولى المفوضية إدارة ثلاثة مرافق في البساتين (عدن) والمكلا (حضرموت) وخرز (الحج).

تم تحديد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر عند التسجيل وتمت إحالتهم إلى خدمات الحماية للحصول على الدعم المصمم خصيصاً لهم. استمر تسجيل اللاجئين من الوهلة الأولى من الصومال وطالبي اللجوء من إثيوبيا وجنسيات أخرى وتزويدهم بالوثائق والمساعدة والإحالة إلى المرافق التي تديرها الحكومة والمفوضية. قامت المفوضية ومصلحة الهجرة والجوازات والجنسية باستكمال إجراءات **8,436 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء في مواقع التسجيل الأربعة.**

في نوفمبر 2019، وقعت المفوضية اتفاقية شراكة مشروع مع وزارة الخارجية التابعة لسلطة الأمر الواقع بشأن تسجيل وتحديد الوثائق الخاصة باللاجئين وطالبي اللجوء. إلى جانب ذلك، أبرمت المفوضية اتفاقاً مع المركز الوطني لمختبرات الصحة العامة بشأن تغطية تكلفة الفحوصات الطبية (فيروس نقص المناعة البشرية وفحص الدم) المطلوبة والإلزامية لعملية التسجيل، والتي كانت تشكل في السابق تحدياً يعترض تيسير الوصول إلى التسجيل.

منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له

تم اختيار مقترح المفوضية في اليمن بشأن "منع والتخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وتدخلات الاستجابة ومراعاة تعميمها" كواحد من ثمانية مشاريع عالمية "آمنة من البداية". يهدف المشروع إلى أن يستفيد منه حوالي **50,000 امرأة وفتاة بشكل مباشر والحد أو التخفيف من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي** مع ضمان وصول الناجيات إلى آلية فعالة لتقديم الشكاوى والملاحظات. إلى جانب الأنشطة الأخرى، ستقوم المفوضية بتركيب تجهيزات الإضاءة في المناطق المشتركة في موقعين للنازحين داخلياً باستخدام تقنية **ليتر أوف لايت (Liter of Light)**. يتوافق استخدام هذه التقنية المستدامة للمصابيح الشمسية مع **الاستراتيجية العالمية للطاقة المستدامة** على مدى أربع سنوات التي أطلقتها المفوضية مؤخراً، والتي تعزز الانتقال إلى الطاقة النظيفة والمتجددة في مخيمات اللاجئين ومواقع الاستضافة، ويشمل ذلك فرادى الأسر والمناطق المشتركة ومرافق الدعم.

تواصل المفوضية مساعدة اللاجئين من النساء والفتيات من خلال حزمة شاملة لإدارة حالات العنف القائم على نوع النوع الاجتماعي تشمل المساعدة الأولية النفسية والاجتماعية والاستشارة والمساعدة القانونية والمساعدة الطبية والتدخلات النقدية. هذا العام، تم تقديم المساعدة إلى 1,194 حالة من خلال شركاء المفوضية.

حماية الطفل

تقدم المفوضية برامج لحماية الطفل تشمل مسارات تحديد الهوية والإحالة فيما يتعلق بالتعليم والصحة وتحديد وضع اللاجئين ودعم الأطفال من ذوي الإعاقة والمساعدات النقدية والإدارة الشاملة للحالات. فيما يتعلق باليا فعين، تتوفر أنشطة مثل التدريب على المهارات الحياتية والأنشطة الرياضية وأنشطة التوعية والتعليم غير النظامي، اعتماداً على احتياجات كل طفل. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصل **3,617 طفل لاجئ إجمالاً على أشكال مختلفة من المساعدة. تم إجراء 1,706 زيارة منزلية إجمالاً لتحديد وحماية الأطفال الذين من المحتمل أن يكونوا عرضة لخطر سوء المعاملة أو الإهمال.**

من الممكن أيضاً أن يستفيد الأطفال غير المصحوبين والأطفال المعرضين للخطر من ترتيبات الرعاية البديلة، مثل حضانة الأطفال. إجمالاً، استفاد 109 طفل من الأطفال غير المصحوبين من هذه الترتيبات، وجميعهم يخضعون للرصد المنتظم. أيضاً، يتضمن برنامج المفوضية لحماية الأطفال الخاص بالأطفال غير المصحوبين التدريب على المهارات الحياتية، ودعم النظراء والرصد الوثيق للتأكد من أنه عند بلوغهم سن الرشد يكون الأطفال مستعدين وقادرين بشكل كاف على عيش حياة مستقلة. حضر 83 طفل جلسات بناء القدرات ورفع التوعية والمهارات الحياتية.

المأوى والمواد غير الغذائية

بوصفها الوكالة التي تتولى قيادة كتلة المأوى / المواد غير الغذائية، واصلت المفوضية دعم الأسر التي فرت حديثاً أو التي نزحت لترات طويلة الأمد من خلال مستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ والمواد المنزلية الأساسية التي تبرز الحاجة الماسة إليها. هذا العام، قدمت المفوضية وشركاؤها الدعم لأكثر من **86,146 شخص من النازحين داخلياً والعائدين من النازحين داخلياً والمستضعفين في المجتمعات المضيفة من خلال أكثر من مليون قطعة من الأدوات المنزلية الأساسية، وحصلت 17,057 أسرة على مستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ** لتوفير الحد الأدنى من الحماية. علاوة على ذلك، تتواصل الجهود لتوفير حلول إيواء بديلة للنازحين لفترة طويلة أو لأولئك الذين يعيشون في المناطق الحارة والرطبة. قدمت المفوضية 1,078 وحدة من وحدات الإيواء المستدامة و 5,757 من حلول الإيواء المعدلة في حالات الطوارئ للنازحين في الساحل الغربي لمنطقة تهامة.

- يعد تأمين مساحة آمنة ومستدامة لإيواء النازحين داخلياً أولوية. في الغالب، يستقر النازحون داخلياً على أرض خاصة أو يقيمون في المدارس الحكومية أو في المباني الأخرى القائمة، وبالتالي يتعرضون باستمرار لخطر الإخلاء. يواجه النازحون داخلياً الذين يمكنهم تحمل تكلفة استئجار سكن في المناطق الحضرية تحديات في دفع الإيجارات. في إطار برنامج المفوضية لتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات، والذي يضم كلاً من الحكومة اليمنية والشركاء، تقوم المفوضية وكتلة تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات بمعالجة المشاكل المتعلقة بالعدد المتزايد من المستوطنات العشوائية من خلال تحديد المواقع التي يمكن نقل النازحين داخلياً إليها. في شهر ديسمبر، أكد رئيس وزراء الحكومة اليمنية في اجتماع مع المفوضية في عدن أنه قد تم توجيه وزارة الشؤون القانونية لتوفير أراضي عامة مناسبة تُخصص للنازحين داخلياً. سوف تؤدي هذه الخطوة البالغة الأهمية إلى الحد من خطر عمليات الإخلاء وتصب في خانة مساعدة الاستجابة الإنسانية على الوفاء بالمعايير الدولية.

التدخلات النقدية لتلبية الاحتياجات الأساسية للنازحين داخلياً في اليمن

- تدير المفوضية أحد أكثر برامج التدخلات النقدية شمولاً على مستوى العالم. في عام 2019، قامت المفوضية بشكل مباشر بصرف حوالي 48 مليون دولار أمريكي للنازحين داخلياً واللاجئين وطالبي اللجوء والمستضعفين في المجتمعات المضيفة، وشمل ذلك 167,831 أسرة (أو 1.2 مليون نازح داخلي) لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية، مثل الإيجار وخدمات الحماية والملابس الإضافية خلال فصل الشتاء. في عام 2019، طورت المفوضية نظاماً للتحقق عبر الإنترنت خاص بالتدخلات النقدية، الأمر الذي ساعد على تعزيز تسليم المساعدات النقدية في وقتها وبشكل نزيه، والذي سيتم توسيعه في نهاية الأمر ليشمل جميع أنواع المساعدات التي تقدمها المفوضية.

دعم سبل كسب الرزق في المجتمعات

- انتهت المفوضية من أكثر من عشر جولات من نشاطها في مجال "النقد مقابل العمل". هذا العام، استفاد 360 مشاركاً إجمالاً من هذا البرنامج، ويشمل ذلك اللاجئين من الصومال وطالبي اللجوء من إثيوبيا والمستضعفين من اليمنيين، في حي البساتين في محافظة عدن. تولى المشاركون في برنامج النقد مقابل العمل قيادة حملات التنظيف في المناطق العامة مثل المدارس ومراكز الشرطة لمدة شهر وحصلوا على حوالي 220 دولار أمريكي كدعم في مجال سبل كسب الرزق. تحركت المفوضية بشدة التوترات المتزايدة بين السكان النازحين والمجتمعات المضيفة، بسبب التدهور المستمر للوضع الاقتصادي والتنافس على الموارد الشحيحة أصلاً. تتبع المفوضية نهج برمجة متكامل قائم على المناطق يشمل جميع الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية، بما في ذلك المجتمعات المضيفة، وفقاً للإرشادات الواردة في السياسة الخاصة بانخراط المفوضية في حالات النزوح الداخلي (2019).

- بالإضافة إلى ذلك، تم تسليم الأشخاص العاملين في قطاع تحويل النفايات في محافظة عدن من كل من مجتمعات النازحين والمجتمعات المضيفة المستفيدة، ما مجموعه 164 دراجة ثلاثية العجلات ومعدات السلامة. تم تنسيق هذه المبادرة مع الحكومة اليمنية ليس فقط لدعم المستفيدين بيئة عمل آمنة وكريمة لأنشطتهم المدرة للدخل ولكن أيضاً لدعم السلطات البلدية لتحسين النظافة العامة. من خلال هذا التدخل، أصبح بإمكان المستفيدين زيادة دخلهم عدة مرات.

- تقوم المفوضية أيضاً بإشراك النازحين داخلياً والأفراد المستضعفين في المجتمعات المضيفة في إنتاج المواد اللازمة للإيواء في حالات الطوارئ. تم تدريب 696 أسرة إجمالاً على إنتاج الخزف، أو مراتب أوراق النخيل التي تم دمجها ضمن مستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ المخصصة لمناطق تهامة، مما زاد من ملكية التوزيعات ودعم سبل كسب عيشها وتعزيز التعايش السلمي المشترك بين المجتمعات.

الحلول الدائمة

- منذ عام 2017، تعمل المفوضية على تسهيل عودة الصوماليين في إطار برنامج العودة العفوية المدعومة، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والحكومة اليمنية والمنظمات غير الحكومية الشريكة والسلطات الصومالية. حتى اليوم، عاد 5,089 لاجئاً صومالي إلى بلدهم من خلال 39 رحلة بالقوارب.
- قدمت المفوضية بنجاح المساعدة في إعادة توطين 142 فرد، وهو ما يتجاوز حصتها السنوية المخصصة. غادر 105 أشخاص إجمالاً من اللاجئين في إطار برنامج المفوضية لإعادة التوطين في عام 2019 بسبب احتياجاتهم للحماية والسلامة في بلدان ثالثة.

التعليم

- أيضاً، على نحو ما تمت ملاحظته خلال المنتدى العالمي للاجئين في عام 2019، فقد تم توجيه الاهتمام العالمي نحو ضمان الا بحرم الأطفال اللاجئين من فرص التعليم. في المكتب الفرعي في عدن، تم إجراء تقييمات وتحليل للأسباب الكامنة وراء ارتفاع معدل الأطفال غير الملحقين بالمدارس في مجتمعات اللاجئين، مع مواصلة الجهود للحفاظ على استمرارية أولئك الذين سجلوا بالفعل من خلال الدعم في مجال الرسوم واللوازم المدرسية. في أعقاب التقييم الذي تم إجراءه في يوليو، تم قيد 219 طفلاً من الأطفال غير الملحقين بالمدارس في حي البساتين في لبح لتسجيلهم في السنة الدراسية الجديدة في المدارس الثلاث التي تدعمها المفوضية في

المجتمع. بالتوازي مع ذلك، قامت المفوضية مع أحد الشركاء بتحديد واستكمال قائمة تضم **908 طفل من الأطفال اللاجئين في سن المدرسة** وصرفت مبلغ 30 دولار أمريكي لأهاليهم لمساعدتهم على شراء الزي المدرسي واللوازم المدرسية من خلال شريك المفوضية في مجال التعليم، وزارة التربية والتعليم. يتم التخطيط أيضاً لإجراء تقييمات في مناطق أخرى في محافظتي حضرموت والمهرة.

في العام الدراسي 2018 – 2019، تم تقديم الدعم إلى الطلاب اللاجئين بما مجموعه 7,148 طالب في المرحلة الابتدائية و 979 طالب في المرحلة الثانوية و 205 طالب في التعليم العالي.

الصحة

تقدم المفوضية الدعم لخدمات الرعاية الصحية والأدوية في خمسة مرافق في جميع أنحاء البلاد، مخصصة للاجئين وطالبي اللجوء وكذلك المستضعفين في المجتمعات المضيفة الذين كانوا يعانون من نقص في خدمات الصحة العامة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المفوضية بتسهيل المشاريع المجتمعية مثل إعادة تأهيل المرافق الصحية، مع الدعوة أيضاً لإدراج اللاجئين في الحملات الوطنية مثل حملات الحصة والكوليرا وشلل الأطفال. في عام 2019، حصل ما مجموعه **87,169 لاجئ والمستضعفين في المجتمعات المضيفة على الرعاية الصحية الأولية**، في حين تمت إحالة 5,404 شخص إلى الرعاية الطبية الثانوية والتخصصية، بما في ذلك إعادة التأهيل والعلاج الطبيعي وتوفير الأطراف الصناعية. مازال التهاب الجهاز التنفسي العلوي يمثل السبب الرئيسي للاستشارات في العيادات الخارجية في جنوب اليمن، بينما في صنعاء، تم تحديد حالات الصحة النفسية والحالات المزمنة مثل مرض السكري والفشل الكلوي وأمراض الكبد في معظم الأحيان.

نظراً لعودة ظهور الكوليرا في عام 2019، قدمت المفوضية وشركاؤها الدعم إلى الحكومة اليمنية في الحملة الوطنية للتطعيم الفموي ضد الكوليرا. هذه الحملة التي اتخذت منهجية من الباب إلى الباب، التي تم تنظيمها بالاشتراك مع وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، وصلت إلى **9,634 مستفيد إجمالاً، بمن فيهم الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية والمجتمعات المضيفة.**

في ظل ما يقرب من خمس سنوات من الحرب في اليمن، ازداد حجم التحديات والاحتياجات النفسية والاجتماعية بشكل كبير. أظهرت التقييمات الحديثة ارتفاع معدلات الاضطراب الاكتئابي الحاد والقلق والاضطرابات النفسية اللاحقة للصدمة بين السكان اليمنيين، مع احتمال أن يكون لها عواقب بعيدة المدى تؤثر على العلاقات الأسرية والصحة الجسدية والتعليم والقدرة على العمل والاستعداد لدعم التدابير السلمية لإنهاء النزاع. أصبحت الحاجة إلى توسيع نطاق **برنامج الدعم للصحة العقلية والنفسية الاجتماعية** أمراً بالغ الأهمية.

الأمن الغذائي والتغذية

منذ بداية النزاع في عام 2015، تعرض الملايين من اليمنيين واللاجئين لانعدام الأمن الغذائي الشديد. وفقاً **لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2019**، فإن 20 مليون يمني – أو ثلث السكان – بحاجة إلى المساعدة لتأمين الغذاء. في مخيم خرز في محافظة لحج، يستفيد اللاجئون وأفراد المجتمع المضيف من التوزيعات الغذائية العامة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي، ولديهم القدرة على الوصول إلى برامج التغذية التي توفرها اليونيسيف للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية والأمهات الحوامل والمرضعات من خلال تقديم الأغذية الجاهزة للاستعمال مثل بلامبي نت من اليونيسيف، ومزيج القمح والصويا من برنامج الأغذية العالمي.

في عام 2019، استفاد **3,645 شخص من الأطفال اللاجئين والنساء الحوامل / المرضعات** والمستضعفين من المجتمع المضيف الذين يعيشون بالقرب من مخيم خرز للاجئين من برنامج التغذية التكميلية الذي تم تيسيره من قبل برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف. تقدم المفوضية الدعم أيضاً إلى العاملين في مجال الصحة المجتمعية لإجراء فحص محيط منتصف أعلى الذراع كل شهرين، وإحالة الحالات وتعقب المتعثرين. أيضاً، تنظم المفوضية حملات توعية لتشجيع الرضاعة الطبيعية وتوفير برامج تغذية الرضع وصغار الأطفال، التي استفادت منها 2,795 امرأة من الأمهات.

كثلة الحماية

وفقاً **للتقرير ربع السنوي لكثلة الحماية من خلال مشروع رصد الأثر المدني**، استمر ارتفاع عدد الوفيات بين المدنيين في عام 2019 حتى الربع الثالث على التوالي ثم شهد انخفاضاً بنسبة 42 بالمائة في الأشهر الثلاثة الأخيرة مع إصابة 151 شخص. كان هناك أثر مدني كبير في الربع الثالث عندما أدى هجوم مميت على سجن في ذمار إلى مقتل 156 شخص، ومع ذلك، فإنه في الربع الرابع كان عدد الوفيات هو الأدنى الذي تم تسجيله منذ بداية عام 2018. تسببت نيران القصف والقذائف في حدوث أعلى أثر مدني من خلال الإصابات والوفيات.

واصلت كثلة الحماية تقديم الدعم لأكثر من 30 مركز مجتمعي في جميع أنحاء البلاد – ثمانية من هذه المراكز تتولى قيادتها المفوضية وتلبي احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً – بما في ذلك الأطفال والناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال توفير الوصول إلى مجموعة واسعة من خدمات الحماية التي تشمل الدعم النفسي والاجتماعي والدعم القانوني وإدارة الحالات

والمساعدات النقدية والتوعية بمخاطر الألغام ودعم سبل كسب الرزق، والتي وصلت إلى 3.2 مليون شخص من أصل 4.8 مليون شخص من الأشخاص المستهدفين بطول نوفمبر من هذا العام. أيضاً، تقدم الكتلة الدعم إلى برنامج مساعدة الضحايا الذي يوفر الدعم الطبي وغيره من أشكال الدعم للمدنيين الذين أصيبوا جراء النزاع وأسره.

- أطلقت كتلة الحماية، بقيادة المفوضية، دليل خدمات على شبكة الإنترنت لشركاء كتلة الحماية. يعزز هذا النظام على شبكة الإنترنت مسارات الإحالة الخاصة بالنازحين داخلياً والعائدين من النازحين داخلياً والمستضعفين في المجتمعات المضيفة من خلال منح الشركاء القدرة على الوصول الكامل إلى الخدمات التي تقدمها الجهات الفاعلة الأخرى في مجال الحماية. تقدم المنصة الإلكترونية وصفاً لخدمات الحماية المختلفة المقدمة من قبل **74 شريك من شركاء كتلة الحماية في اليمن.**

كتلة المأوى / المواد غير الغذائية

- على مدار العام، واصلت **كتلة المأوى / المواد غير الغذائية**، من خلال 53 شريك فاعل، الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للأسر النازحة التي فرت من القتال الذي تصاعد في محافظات حجة والضالع وتعز. أدى هطول الأمطار الغزيرة هذا العام، وخاصة خلال الفترة مايو – يونيو، والتي أثرت على أكثر من 80,000 شخص حسب السلطات، إلى المزيد من الضغوط على استجابة المفوضية بوصفها مقدم المساعدة الأخير في حالات النزوح الناجم عن النزاع. على الرغم من التحدي المستمر المتمثل في تعبئة الموارد، والذي أدى إلى تمويل بنسبة 10.5 بالمائة في نهاية السنة المالية 2019، فإن الكتلة ما زالت قادرة على تقديم الدعم إلى حوالي مليوني شخص من بين 3 ملايين شخص حسب ما هو مخطط من خلال المواد المنزلية الأساسية ومستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ والمساعدات النقدية الخاصة بإعانات بدل الإيجار، ودعم سبل كسب الرزق وبناء أو إعادة تأهيل أماكن إيوائهم الانتقالية والمنح النقدية المخصصة لمواجهة فصل الشتاء ومنح إعادة تأهيل / إعادة إعمار منازلهم التي تضررت / دُمّرت وصيانة / تحسين المأوى.

- أيضاً، نشرت **كتلة المأوى / المواد غير الغذائية** "توصيات بشأن مواجهة فصل الشتاء في اليمن، أكتوبر 2019 – فبراير 2020". أشارت تقديرات الكتلة إلى أن أكثر من **385,320 أسرة مستضعفة ستكون بحاجة إلى درجات متفاوتة من المساعدات الموسمية** التي سيتم صرفها من خلال القسائم والنقد للاستعداد للطقس البارد، في حين سيتم استخدام التوزيعات العينية في المواقع النائية حيث لا توجد أنظمة نقدية أو أسواق عاملة. **ستحصل كل أسرة على حوالي 230 دولار أمريكي** من خلال النقد أو القسائم لشراء البطانيات أو الملابس أو التدفئة أو مواد العزل للمأوى، وسيتم توفير المواد العينية أو النقد لإعادة التأهيل الأساسية البسيطة وصيانة وتحسين المأوى.

كتلة إدارة المخيمات وتنسيق انشطتها

- تم تفعيل كتلة إدارة المخيمات وتنسيق انشطتها في اليمن في يوليو 2019، إدراكاً للحاجة المتزايدة لتحسين معايير تقديم الخدمات الأساسية في **أكثر من 1,746 موقع للنازحين داخلياً** تم تحديدها في جميع أنحاء البلاد.
- حتى ديسمبر 2019، حشدت كتلة إدارة المخيمات وتنسيق انشطتها **21 شريك فاعل**، بما في ذلك المفوضية، **للتدخل في 746 موقع إجمالاً** (أو مخيمات عشوائية) **تخدم حوالي 250,271 شخص** بما في ذلك في المناطق التي يصعب الوصول إليها. تتألف كتلة إدارة المخيمات وتنسيق انشطتها حالياً من 112 منظمة وطنية ودولية تعمل على تحسين الظروف المعيشية في مواقع النازحين داخلياً. يتم تنسيق ورصد الخدمات والمساعدات متعددة القطاعات في المواقع مثل الحماية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم والمواد غير الغذائية وغيرها من خلال فرق ثابتة ومتحركة، في حين تستهدف الكتلة إنشاء وإدارة مراكز مجتمعية متعددة الأغراض في كل موقع لتنسيق مختلف الخدمات بفعالية.

العمل مع الشركاء

يتولى منسق الشؤون الإنسانية / المنسق المقيم قيادة الفريق القطري للعمل الإنساني الذي يتألف من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. يعمل الفريق بصورة منسقة للاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية في البلاد. تواصل المفوضية، بوصفها جزءاً من فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني، التعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي يتولى تنسيق العمليات في البلاد وتمويل الأنشطة الإنسانية وتبادل المعلومات. تقدم اليونيسيف الدعم للأنشطة الحماية التي تقوم بها المفوضية في مجالات الصحة والتعليم وتصل إلى الأطفال وأفراد المجتمع من خلال التوعية بمخاطر الألغام وتنظيم أنشطة بناء القدرة على الصمود للأطفال ومقدمي الرعاية في إطار برنامج كتلة الحماية. أيضاً، تتشارك المفوضية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يقود مجال المسؤولية عن حماية المرأة. يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل وثيق مع المفوضية في تنفيذ المشاريع المجتمعية وأنشطة سبل كسب الرزق وتحسين التماسك والأمن الاجتماعي في إطار الجهود الأوسع لاستعادة الخدمات العامة وتعزيز الانتعاش الاقتصادي. يتعاون برنامج الأغذية العالمي مع المفوضية لتوزيع الأغذية في مواقع

النازحين داخلياً ومخيم خرز للاجئين، بما في ذلك من خلال البرامج التغذوية للأطفال والأمهات المرضعات. تتشارك المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة في قيادة الاستجابة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين فيما يتعلق باللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين على التوالي في كل من المناطق الحضرية والريفية وفي مخيم خرز للاجئين، مع الحفاظ على التفاعل المنتظم مع السلطات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والمستفيدين.

العلاقات الخارجية / العلاقات مع الجهات المانحة

شكر خاص للجهات المانحة:

الولايات المتحدة الأمريكية | المملكة العربية السعودية | صندوق ثاني بن عبد الله بن ثاني آل ثاني الإنساني | الكويت | الاتحاد الأوروبي | الصناديق القطرية المشتركة | جمعية قطر الخيرية | المملكة المتحدة | اليابان | فنلندا | السويد | قطر | اسبانيا | كندا | فرنسا | سويسرا | بلجيكا | الجهات المانحة المتنوعة في مصر | جمهورية كوريا | الجهات المانحة المتنوعة في لبنان | احمد عبد القدوس احسان | الجهات المانحة المتنوعة في دولة الإمارات العربية المتحدة | الجهات المانحة الخاصة المتنوعة.

شكر خاص للجهات المانحة الرئيسية للأموال غير المخصصة في عام 2019

السويد | الجهات المانحة الخاصة في إسبانيا | المملكة المتحدة | النرويج | هولندا | الجهات المانحة الخاصة في جمهورية كوريا | ألمانيا | اليابان | الدانمارك | الجهات المانحة الخاصة في اليابان | الجهات المانحة الخاصة في إيطاليا | سويسرا | الجهات المانحة الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية | فرنسا | الجهات المانحة الخاصة في السويد | أيرلندا | إيطاليا.

للاتصال

ون-نا تشا، مسؤولة العلاقات الخارجية وإعداد التقارير، chaw@unhcr.org، هاتف: +967 (0) 1469771

ماري جويل جين تشارلز، مساعدة مسؤولة العلاقات الخارجية، jeanchar@unhcr.org، هاتف: +967 223 1441

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة [بوابة اليمن التشغيلية](#)

تابع المفوضية في اليمن على:

